عليه وسلم لا تسافر المرأة بريدا الا ومعها زوجها او ذو محرم ولا يشترط عدالتهما لان الوازع الطبعي اقوى
من الوازع الشرعي ومثلها عدلتها الثقة ان كانت ثقة ايضا اذ لا يجوز لكل منهما نظر الآخر
والخلوة به الا ان يكفي مراهق او امي له وجابة وفطنة بحيث تأمن معه على نفسها وشيء ط
فيمن يخرج معها مصاحبة بحيث يمنع تطلع اعين الفجرة اليها وان كان قد يعد عنها اطلاقا
في بعض الاحيان والامرد الجميل لابد ان يخرج معه من يأمن به على نفسه مزوجا او محرما ونحوه
اي ثبوة ثقاة بان يلغن وجمع صفات العدالة وان كن اماء سواء الجوايز وغيرهن وان
لم يخرج معهن زوج او محرم لاحد هن لانقطاع الاطماع باجتماعهن ومن ثم جاز دخول
رجل باصراتين دون عكسه وافهم كلامه انه لابد من ثلاث غيرها وانه لا يكفي غيرها
الثقات وان كن محارم واعتبار العدد انما هو بالنظر للوجوب الذي الكلام فيه امتا
بالنظر لجواز الخروج فلها ان تخرج مع واحدة لفرض الحج وكذا وحدها اذا امنت اهانة ونحوها
لغير فرض كحرام مع السوة مطلقا الخامس ان يثبت على الراحلة بغير مشقة شديدة
فمن لا يثبت عليها اصلا او يخشى من ثبوته عليها محذورا شرعا لا يلزمه الحج بنفسه للآية
بشروطه الآتية السادس ان يجد ما مر من الزاد وغيره وقت خروج الناس من بلده الى الحج
امكان السير بان يسع زمن عند وجود الزاد ونحوه مقدار ما يمكن السير فيه الى الحج
السير المعهودة فان احتاج الى ان يقطع في كل يوم او في بعض الايام اكثر من مرحلة لم يجب
بل زمه الحج والا بقضي من تركته لو مات قبله الثامن ان يجد رفقة حيث لا امن الا بهم
معهم ذلك الوقت المعتاد فان تقدم مواسيخ زادة ايام السفر اخر وجب اخراج
ان يقطع معهم في يوم اكثر من مرحلة فلا وجوب لزيادة المؤنة في الاولى والتعجيز
في الثاني ويلزمه السفر في طريق آمنة لا يخاف فيها الواحد واثنان واستوى حتى التاجر
ان يجد ما مر من الزاد ونحوه مما يحتاج اليه بمال حاصل عنده فلا يلزمه اتفاقا ولا قبول هبته
لعظم المنة فيه ولا شراؤه بعين مؤجل وان امتد الاجل الى وصوله مع ضعف
ولا اثر لدين له هو مؤجل او حال على معسر او منكر ولا بينة ولا يمكنه الظفر بماله بحال
الحال على ملئ مقر او عليه بينة او امكنه الظفر من ماله بقذف او وجدت شروط
الظفر والمال الموجود بعد خروج القافلة كالمعدوم ولا يجب على الاعمى الخ والعمرة الخ
الا اذا وجد قائدا ويشترط قدرته على الجلوس ان طلبها ولم تزد على اجرة مثله

وكذا يشترط قدرة المرأة على اجرة نحو الزوج ان طلبها ومن عجز عن الحج بنفسه وقد ايس من
القدرة عليه لزمانة او هرم او مرض لا يرجى برؤه ويسمى معضوبا وجبت عليه الاستنابة
ان قدر عليها بماله بان وجد اجرة من يحج عنه باجرة المثل فاضلة عما مر نعم يستثنى مؤنة
نفسه وعياله فلا يشترط كونها فاضلة عنها الا يوم الاستئجار فقط اذ لا يفارقهم
يمكنه تحصيل مؤنتهم بخلاف المباشر بنفسه ومن يطيعه بان وجد متبرعا
يحج عنه وهو موثوق به ولا يحج عليه وهو ممن يصح منه نية الاسلام ولم يكن معضوبا
يلزمه القبول بالاذن له في الحج عنه لانه مستطيع بذلك وان كان المطيع انثى اجنبية
نعم ان كان المطيع امثلا او قرنا وهو ما شق عليه ركوبه لان به لان مشيها يشق عليه وكذا
ان لم يجد ما يلفه ايام الحج وان كان راكبا كسوة والفقير المقول على المكسبي والسؤال كالبعيد من
ذلك ولو تبرع المطاعة في قريب او اجنبي لزمه ولم يجز له بخلاف ماله وبذل له اجرة فاسدة
به من يحج عنه فانه لا يلزمه قبوله نعم ان استأجر المطيع الذي هنا والد ولم يحج عنه
عن المعضوب لزمه القبول ويجوز للمعضوب الاستنابة او يجب الا اذا كان بينه وبين مكة
دون مسافة القصر فيلزمه ان يحج بنفسه للآية لانه يعد عليه الركوب في المحمل فالمحفة فالسرير
لانه لا يشق عليه الركوب في المحمل فالمحفة الذي يحمله رجال والا نظر للمشقة عليه لاحتمالها
عليه في حد القرب فان فرض تعذر ذلك صحت النيابة وان كان مكيا فصل في شروط
يجزم بالعمرة كل وقت لان كل السنة وقت لها نعم يمنع على الحاج الاحرام بها ما دام بمنى
شيء من اعمال الحج كالرمي لان بقاء حكم الاحرام كبقاء نفس الاحرام ومن ثم لم يتصور تحللها
في عام واحد خلافا لمن زعم تصوره وسن الاكثار من العمرة ولو في اليوم الواحد اذ هي افضل
من الطواف على المعتمد والكلام فيما اذا استوى الزمن المصروف اليها واليه ويحرم بالحج
في اشهره وهي شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة فيمتنع وقت الاحرام به من ابتداء شوال
الى صبح يوم النحر فيصح الاحرام وان ضاق الزمن بحيث لو احرم به من مصر مثلا قبل فجر النحر فاته الحج
بموت غيره وقته كرمضان او بقية الحجة العقد ثمرة وان كان عالما بذلك فعله الله واجزأه
عن عمرة الاسلام لشروع لزوم الاحرام فاته لم يقبل الوقت لها حرم بدا نفر في لما يقبل هذا حكم
الميقات الزماني واما المكاني فهو ان كان بمكة كانت ميقاتا للنسبة
للحج وان كان من غيرها لما فحرم بالحج منها سواء القارن والمتمتع والمفرد فان

Copyright © King Saud University